

البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

1- مقدمة

أبرزت الأزمة العالمية للغذاء، التي شهدتها السنوات القليلة الأخيرة، إرادة سياسية غير مسبوقة على مستوى القيادات والأجهزة التنفيذية العربية لضرورة مراجعة الخطط والسياسات في مجال التنمية الزراعية، وأهمية وضع برامج ومشروعات أكثر طموحا وفاعلية لزيادة قدرة المنطقة العربية في الاعتماد على الذات لإنتاج الشق الأكبر من احتياجاتها الغذائية، وبخاصة من السلع الأساسية.

في هذا الإطار، واتساقا مع إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها (30) المنعقدة في أبريل (نيسان) 2008، فقد كلفت لجنة التنسيق العليا المنظمة بإعداد برنامج طارئ وإستراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائي العربي.

2- المبررات الأساسية:

لقد اجتمعت وتضافرت العلة والمشكلات المزمته في أوضاع الأمن الغذائي العربي، الناجمة عن ضعف وتدنى الجهود والاهتمامات الموجهة للتنمية الزراعية العربية، مع ما أحدثته صدمة الأزمة الغذائية العالمية في الأونة الأخيرة، ليعمقا معا من حدة وفداحة ما ستعرض له المنطقة العربية من مخاطر اقتصادية وسياسية، يقدر لها أن تتفاقم عاما بعد آخر، ما لم تتخذ القرارات والإجراءات الحاسمة والعاجلة لمواجهة تلك الأزمة بما يناسبها من المشروعات والبرامج الطموحة وغير المسبوقة. وفي هذا الإطار يمكن عرض أهم مبررات هذا البرنامج من منظور مستجدات الأزمة الغذائية العالمية، وأيضا من منظور المشكلات المزمته لأوضاع الأمن الغذائي العربي، وذلك فيما يلي :

2-1- المستجدات على الساحة الدولية :

2-1-1- الارتفاع الحاد للأسعار العالمية للغذاء :

بعد فترة من الاستقرار النسبي للأسواق والأسعار العالمية للسلع الغذائية شهدت الأعوام الأخيرة ارتفاعا حادا أو غير مسبوق في تلك الأسعار. ويجمع الخبراء والهيئات الدولية على أن هذا الارتفاع لا يشكل حالة عارضة، وإنما يتوقع استمراره في الأمد الزمني المنظور. ففي حالة القمح على سبيل المثال، ارتفع السعر العالمي للطن من حوالي 219 دولارا في نوفمبر 2006، إلى 481 دولارا في مارس 2008. والأرز من 218 دولارا إلى 567 دولارا. الأمر الذي يترتب عليه زيادات هائلة في أعباء الواردات الغذائية في الدول المستوردة ومن بينها الدول العربية باعتبارها صافي مستوردة لسلع الغذائية الرئيسية التي شهدت أسعارها هذه الزيادات. ويوضح الجدول التالي أهم مؤشرات الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء في صورة أرقام قياسية لأسعار بعض السلع الغذائية الأساسية وفقا لبيان صندوق النقد الدولي.

2-1-2- تزايد استخدامات الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي :

مع أزمة الغذاء العالمي، تبلورت مخاطر التحول في استخدامات السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، ذلك التحول الذي يهدد حاضر ومستقبل المتاح عالميا من تلك السلع للاستخدامات الغذائية. وتشير البيانات إلى أن إنتاج الايثانول الحيوي عالميا ارتفع من نحو 4 مليارات إلى 35 مليار لتر ما بين عامي 1995، 2007 وأن ما تم استخدامه من محصول الذرة لإنتاج الايثانول الحيوي تزايد حتى بلغ نحو 100 مليون طن في عام 2007 منها نحو 81 مليون طن في الولايات المتحدة وحدها، حيث تمثل هذه الكمية حوالي 37% من جملة إنتاجها من الذرة.

البيان	2005 (1)	2006	2007	2008	2009
الرقم القياسي لسعر زيت فول الصويا	100	111.2	161.3	201.7	159
الرقم القياسي لسعر الفول السوداني	100	107.8	153.1	198.3	129
الرقم القياسي لسعر زيت الزيتون	100	99	83	76	64
الرقم القياسي لسعر القمح	100	125.8	167.6	236.2	147
الرقم القياسي لسعر الذرة الشامية	100	123.6	165.9	213.4	168
الرقم القياسي لسعر الأرز	100	105.5	115.5	173.7	205
الرقم القياسي لسعر الشعير	100	122.7	181.3	210.4	135
الرقم القياسي لسعر الذرة الرفيعة	100	128	169	216	157
الرقم القياسي لسعر التمور	100	106	110	117	124

(1) سنة الأساس

3.1.2- المخاطر المتزايدة لأزمة الغذاء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية:
لا تتمثل إشكالية الأمن الغذائي في مدى قدرة الدول على توفير وإتاحة إمدادات غذائية كافية لشعبها، وإنما تمتد إلى الأوضاع الخاصة بمدى قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء. وفي إطار الأزمة الراهنة وتفاقماتها وتداعياتها المحتملة، ومع تزايد الأسعار العالمية للسلع الغذائية، فإن فئات واسعة من السكان الفقراء ومحدودي الدخل ستواجه مشكلات حادة في قدرتها على الحصول على احتياجاتها الضرورية من الغذاء. فإذا ما تصاعدت واستمرت هذه المشكلات دون حلول حاسمة، فإن مقدرة تلك الفئات على التماسك والصمود ستتعرض للانهايار بما يصاحب ذلك من تهديدات خطيرة للاستقرار المجتمعي أمنيا واقتصاديا وسياسيا.

2.2- المشكلات المزمنة في أوضاع الأمن الغذائي العربي :

1.2.2- العجز المتزايد عن توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية :

إن ما تعانيه المنطقة العربية من العجز في قدرة قطاعاتها الإنتاجية الزراعية عن توفير احتياجاتها من غالبية المجموعات الغذائية، وبخاصة الأساسية منها، قد أصبح يشكل حالة مزمنة في الكيان الاقتصادي العربي، تتواصل عبر العقود المتتالية دونما توقف، وتسير الأمور من سيئ إلى أسوأ عاما بعد آخر وفق ما تشير إليه مقارنة الأوضاع في عام 2005 مع ما كان عليه الحال في عام 1990 بالنسبة لسلع الغذاء الرئيسية، وبخاصة الحبوب.

وفي ظل الأوضاع الراهنة للتنمية الزراعية، فمن المتوقع أن يستمر منحى العجز في تصاعده نحو مستويات أكثر سوءا مع اطراد الاحتياجات الاستهلاكية من هذه السلع.

السنة	العجز في مجموعة الحبوب %	العجز في الزيوت النباتية %	العجز في السكر %
1990	44.85	67.98	67.89
2005	50.26	71.88	61.53
2007	43.90	74.80	63.70
2008	54.6	63.22	70.85
2009	50.37	67.88	73.83

2.2.2- تفاقم قيمة الفجوة الغذائية العربية :

تتزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية عاما بعد آخر نتيجة تزايد سكان الوطن العربي بمعدلات عالية، ونمو الناتج الزراعي بمعدلات محدودة ومتواضعة. فإذا ما أضيفت الآثار المترتبة على الزيادات غير المسبوقة في الأسعار العالمية للسلع الغذائية، فإن الأمر قد يصل بقيمة تلك الفجوة مستقبلا إلى أضعاف ما كانت عليه منذ سنوات قليلة قبيل تلك الزيادات. ففي عام 1990 بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو 11.8 مليار دولار، زادت في عام 2005 - أي قبيل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء - إلى نحو 18 مليار دولار. ومع الزيادات الأخيرة في الأسعار العالمية (التي تقدر بنحو 40% في عام 2008 مقارنة بعام 2005)، واستمرار الزيادات السكانية، يتوقع لقيمة الفجوة أن تصل في عام 2010 إلى نحو 27 مليار دولار. وبافتراض تزايد قيمة الفجوة سنويا بعد ذلك بنسبة 5% (بتأثير الزيادات السكانية وزيادة الأسعار معا) فإن قيمة الفجوة في عام 2020 يقدر لها أن تبلغ نحو 44 مليار دولار، وأن تتجاوز حدود السبعين مليار دولار عام 2030، وذلك وفق ما يوضحه البيان التالي.

تقديري			فعلي			البيان
2030	2020	2010	2005	2000	1990	
545	439	353	317	282	223	سكان الوطن العربي (مليون)
71.0	44.0	27.0	18.0	13.5	11.8	الفجوة الغذائية (مليار دولار)
601	373	229	152	114	100	الرقم القياسي للفجوة (1990 = 100)

2.2.3- ضعف المستوى التقني في الزراعة العربية :

لا تزال الزراعة العربية في غالبيتها العظمى زراعة تقليدية، متخلّفة في أساليبها ونظم إدارتها، غالبية مزارعيها أميين ذوي معارف تقليدية متوارثة، وذوي قدرات مالية محدودة، وبذلك تتدنّى قدراتهم الذاتية على التطوير والتحديث. فإذا ما أضيف إلى ذلك تواضع الجهود الحكومية والاستثمارات العامة والخاصة الموجهة للتنمية الزراعية العربية بوجه عام - وذلك على العكس تماما مما تغدق به الدول المتقدمة على الزراعة من الاستثمارات ومخصصات الدعم المباشر وغير المباشر للزراعة والمزارعين - تتضح أهم الأسباب الكامنة وراء ضعف المستوى التقني للزراعة العربية، ومن ثم أسباب ضعف مستوى كفاءتها وقدراتها الإنتاجية. وهناك العديد من المؤشرات التي تعكس هذا الضعف في المستوى التقني سواء في استخدام البذور المحسنة أو الأسمدة أو الآلات. ويوضح البيان التالي جانبا في هذه المؤشرات فيما يخص بعض الدول العربية الزراعية الرئيسية مقارنة ببعض الدول المتقدمة زراعيًا. وذلك وفق ما تضمنه التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2008.

الدول	إنتاجية العامل الزراعي بالدولار (2003 - 2005)	إنتاجية الحبوب (كجم / هكتار) (2003-2005)	متوسط كمية السماد (كجم / هكتار)
مصر	497	7545	572
سوريا	1196	1786	73
المغرب	719	1243	52
السودان	371	650	4
السعودية	5523	4559	99
هولندا	23396	8309	564
الولايات المتحدة	23066	6443	114

4.2.2- محدودية وضع كفاءة استغلال الموارد الزراعية المائية والأرضية:

يعاني الوطن العربي من ندرة - تتزايد حدتها - في الموارد الزراعية الحيوية المتمثلة في مياه الري والأراضي الزراعية - وإذا كان ذلك الحال يدفع بالضرورة دفعا نحو الاهتمام البالغ بصيانة هذه الموارد، ورفع كفاءة وترشيد استخداماتها، إلا أن الأمر يسير على العكس من ذلك إلى حد بعيد، حيث تسود نظم تقليدية للري الحقلي تستنزف الموارد المائية، ويهدر ما يقرب من نصف ما يستخدم منها، وحيث تتدهور خصائص مساحات واسعة ومتزايدة من الأراضي الزراعية لتخرج عن نطاق الاستخدامات الزراعية لتضاف إلى الرصيد المعطل لما يعرف بالأراضي المتروكة. ويلخص البيان التالي أهم مؤشرات محدودية الموارد الزراعية المائية والأرضية وضعف كفاءة استخداماتها على مستوى الوطن العربي.

المؤشر	الوضع العام 1990	الوضع العام 2005
نصيب الفرد من الموارد المائية (م ³)	1107	780
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (هكتار)	0.24	0.16
المساحة المتروكة من الأراضي الزراعية (مليون هكتار)	12.4	19.4
كفاءة منظومة نقل المياه	-	76%
كفاءة نظم الري الحقلي التقليدية	-	50%
نسبة الأراضي المروية بنظم الري التقليدية	-	85%
تقديرات الفاقد السنوي من مياه الري (مليار م ³)	-	90

وبطبيعة الحال فإن استمرار الأوضاع الراهنة لكفاءة استخدام الموارد الزراعية المائية والأرضية، مع التزايد المستمر في السكان سيؤدي إلى أوضاع أكثر تدهورا وسوءا لمختلف المؤشرات السابقة.

5.2.2- ضعف الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والمرتبطة :

تعتبر الزراعة في الوطن العربي هي القطاع الأكثر فقرا في موارده ومخصصاته الاستثمارية، سواء في مجال البحث والتطوير، أو مشروعات التنمية أو المشروعات المتكاملة معها في مجالات المرافق والخدمات أو تصنيع المدخلات أو المنتجات ويستوي في ذلك الموارد والمخصصات الاستثمارية الحكومية أو الخاصة.

ويتراوح نصيب القطاعات الزراعية في الدول العربية ما بين 5% إلى 8% من مجمل الاستثمارات القطاعية. وهو ما يقل في غالبية الدول بكثير عن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. ويسفر ذلك الوضع عن ضعف بالغ في الأداء التنموي الزراعي والذي ينعكس بآثاره السلبية على أوضاع الأمن الغذائي.

ولا تتوافر في الدول العربية الامتيازات وعناصر الجذب المناسبة للاستثمار في المشروعات الزراعية وما يرتبط ويتكامل معها من مشروعات، وإنما تخضع في هذا الشأن لمنافسة غير عادلة أو منطقية مع المشروعات في القطاعات الأخرى كالسياحة والخدمات وغيرها. ومن ناحية أخرى لا يخصص للإنفاق العام على مجالات البحث والتطوير (R&D)، الذي يشكل أهم مرتكزات التنمية والتحديث الزراعي، سوى القدر اليسير الذي لا يتجاوز نحو 0.1% من قيمة الناتج الزراعي. هذه النسبة تصل إلى عشرات أضعاف ذلك في العديد من الدول المتقدمة، بل وبعض الدول النامية، لتبلغ ما بين 3%، 2%.

3- الإطار السلعي والجغرافي والزمني:

3-1 الإطار السلعي:

تتعدد المنتجات الغذائية التي يتطلب الأمر الاهتمام بها من حيث زيادة القدرات الإنتاجية وتحسين الأوضاع ومستويات الأمن الغذائي العربي منها، غير أنه في إطار هذا البرنامج الطارئ، فإن منطق ترتيب الأولويات يقتضي تركيز الاهتمام على بعض المنتجات من منظور أهميتها الإنتاجية والغذائية من ناحية، وإمكانات تطويرها وتنميتها من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، ينصب اهتمام البرنامج الطارئ المقترح على أهم السلع الغذائية ضمن مجموعات حاصلات الحبوب والمحاصيل السكرية ومحاصيل البذور الزيتية، وذلك اتساقاً مع ما ورد في إعلان الرياض (في أبريل 2008) لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية ضمن الفقرة الأولى من الالتزامات الخاصة بالإعلان. من ثم يتركز اهتمام المشروع على المجموعات والسلع التالية:

- أ- مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة كل من القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة.
- ب- المحاصيل السكرية والتي تشمل كلا من قصب السكر والشوندر السكري.
- ج- محاصيل البذور الزيتية، وبخاصة كلا من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والزيتون.
- د- مجموعة المنتجات الحيوانية (لحوم دواجن، لحوم حمراء، منتجات الألبان).
- هـ- التمور.

والى جانب الأهمية الغذائية لهذه المجموعات باعتبارها من بين سلع الغذاء الرئيسية للتطبيقات العريضة من السكان في كل الدول العربية، فإنها من المنظور الإنتاجي ومن منظور أوضاع الفجوة والاكتفاء الذاتي تمثل أهم المجموعات إنتاجاً واستيراداً، وذلك وفق المؤشرات الرئيسية التالية لعام 2006:

المجموعات المحصولية	الأهمية النسبية للمساحة	نصيب الفرد منها (كجم/سنة)	قيمة الفجوة (مليار دولار)	% من قيمة الفجوة الإجمالية	نسبة الاكتفاء الذاتي
الحبوب	64.22	339	9.04	49.97	56.29
السكر	0.78	25	2.03	11.25	33.45
الزيوت	12.14	17	2.11	11.68	27.76
التمور	1.57	155.8	0.05	-	95
الجملة	77.14	381	13.18	72.90	

3-2 الإطار الجغرافي:

يشتمل هذا البرنامج في إطاره الجغرافي على مجموعة من الدول العربية التي تم تحديدها وفق مجموعة من الأسس والاعتبارات العلمية والموضوعية، وقد شملت هذه المجموعة كلا من تونس - الجزائر - السعودية - السودان - سوريا - العراق - مصر - المغرب - اليمن - الأردن - موريتانيا وسلطنة عمان. وقد تحددت هذه الدول في ضوء الأسس والاعتبارات التالية:

الأهمية النسبية للسكان: (من منظور استهلاك)، حيث يمثل سكان هذه الدول مجتمعة 88% من سكان الوطن العربي.

الأهمية الزراعية: (من منظور موردي)، مقدرة بمساحة الأراضي الزراعية، حيث تحوز هذه الدول في مجموعها نحو 92.5 من جملة مساحة الأراضي الزراعية.

الأهمية النسبية في الزراعات المروية والمطرية: (من منظور موردي)، حيث تمثل مساحات هذه المحاصيل في مجموعها نحو 90% من مساحة الزراعات المروية، ونحو 94% من مساحة الزراعات المطرية.

الأهمية النسبية في زراعة المجموعات المحصولية: (من منظور سلعي)، حيث تمثل هذه المحاصيل موضع الاهتمام في مجموعها 94% من مساحة الحبوب، 80% من مساحة المحاصيل السكرية، 93% من مساحة محاصيل البذور الزيتية.

ومع هذا فإن لأي من الدول العربية الأخرى حرية المشاركة في هذا البرنامج حال إقراره، وطالما توافرت لديها الإرادة السياسية والتنفيذية لهذه المشاركة، وبما يعزز أوضاع الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي.

3.3- الإطار الزمني:

يضم الإطار الزمني لهذا البرنامج ثلاث مراحل على النحو التالي :
المرحلة الأولى :

وهي مرحلة عاجلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات منذ بدء تنفيذ البرنامج، وذلك ما بين عامي 2011، 2016. وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي. وتمثل هذه الأنشطة والعناصر أساسا للانطلاق لأفاق تنموية أكبر في المراحل التالية للبرنامج تحقق الاستقرار في الإنتاج.

المرحلة الثانية :

وهي مرحلة متوسطة المدى وتمتد لخمس سنوات تالية بعد المرحلة الأولى، وذلك حتى عام 2021، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقا لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها، ووفق أسس فنية.

المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة طويلة المدى، يمتد أفقها الزمني حتى عام 2031. وهي مرحلة ذات طبيعة إستراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الاستمرارية والاستدامة.

4- الأهداف الرئيسية:

في ضوء ما تضمنته المبررات سواء من متغيرات ومستجدات أو من مشكلات مزمنة، واتساقا مع ما اتخذته الدول العربية ممثلة في الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية من قرارات للحد من آثار الأزمة الغذائية الراهنة، تتحدد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي :

- أ- زيادة قدرة الدول المشمولة بهذا البرنامج في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت، المنتجات الحيوانية والتمور)، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات من هذه السلع للمنطقة العربية.
- ب- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع الغذائية، وتوفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع.
- ج- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملية والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة.

د- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، والتي تتزايد حديثاً في بعض الدول العربية الغنية في مواردها الطبيعية والمحددة في قدرتها على استثمارها.

هـ الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية وذلك بتحقيق الاستقرار في إمدادات الغذاء لكافة فئات السكان، وإتاحته بأسعار ملائمة.

5. المرتكزات الأساسية:

يقوم البرنامج المقترح على أربعة مرتكزات أساسية لتحقيق أهدافه المنشودة، تتمثل هذه المرتكزات فيما يلي :

أولاً : الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة: وذلك لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعات المروية سواء في جزء من الأراضي المتروكة، أو في استصلاح أراضي جديدة.

ثانياً : تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية المتطورة: وذلك لتوفير المعارف والمهارات التقنية اللازمة للارتقاء بالإنتاجية الزراعية، وإتاحتها للمزارعين، وتحسين قدراتهم على استخدامها. ويهتم هذا المرتكز الرئيسي بالعناصر التنموية التالية :

- تحديد وتطبيق الحزم التقنية والمعاملات الزراعية المعظمة للإنتاجية.
- تحديد وتطبيق نظم الري الحقلية الأعلى كفاءة في استخدام المياه من جانب والتي ترتفع بمستوى الإنتاجية من جانب آخر.
- استنباط والتوسع في استخدام الأصناف النباتية عالية الإنتاجية، والمقاومة للجفاف والملوحة.

ثالثاً : تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المكملية والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية المجموعات المحصولية (السلع) المستهدفة: ومن ذلك مشروعات إكثار التقاوي وإنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية، وتصنيع المعدات والمكائن الزراعية، ومشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات الزراعية، وغيرها من المشروعات الخدمية.

رابعاً : تطوير مؤسسات المزارعين : وذلك باعتبارها أداة أساسية لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاج والإنتاجية، وبخاصة لدى صغار المزارعين. فقد أثبتت التجارب العملية في عديد من الدول - وبخاصة المتقدمة - أن نجاح جهود التنمية الزراعية وبرامجها ومشروعاتها يرتبط بانتظام المزارعين ضمن أطر مؤسسية مناسبة وفعالة يمكنهم من خلالها كجماعات تحقيق العديد من المصالح التي لا يتسنى لكل منهم على حده تحقيقها.

6. الإطار الفني والمكونات الرئيسية:

في ضوء أهداف البرنامج ومرتكزاته الأساسية، يتحدد الإطار والتصميم الفني للبرنامج في المكونات الثلاثة التالية :

- أ- المكون الأول : تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة.
- ب- المكون الثاني : استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري.
- ج- المكون الثالث : المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج.

1.6-1. مكون تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة :

1.1.6-1. محاور ومجالات العمل الرئيسية :

تنطوي الزراعات القائمة من حاصلات الحبوب والحبوب الزيتية والمحاصيل السكرية والتمور وكذلك المنتجات الحيوانية على إمكانيات كبيرة لزيادة الطاقات الإنتاجية لأي منها عن طريق رفع مستويات الإنتاجية، وتقريب الفوارق الكبيرة في هذه المستويات فيما بين الدول العربية وغيرها من دول العالم المتقدمة، أو فيما بين الدول العربية بعضها البعض، وذلك في ضوء ما تتصف به الزراعة العربية عامة من تخلف تقني وتدني في مستويات الإنتاجية الحالية سواء في الزراعات المروية أو المطرية.

وسوف يتم العمل ضمن هذا المكون من خلال مجموعة من المحاور منفردة أو مجتمعة خلال المراحل الثلاث للمشروع، وتتمثل هذه المحاور فيما يلي :

- **المحور الأول :** دعم وتطوير قدرات مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقانة، باعتبارها نقطة الانطلاق ومركز القيادة في مجال التطوير التقني، ويتضمن ذلك الدعم المالي والفني، وترقية المهارات للكوادر البشرية وتحسين ظروف عملها، وتعزيز آليات التنسيق والتكامل بين مختلف مؤسسات البحث والإرشاد سواء على مستوى القطر الواحد، أو فيما بين الدول وبعضها البعض.
- **المحور الثاني :** توفير مستلزمات الإنتاج المناسبة والمحسنه، مشتملا ذلك على التقاوي المحسنة عالية الإنتاجية، والأسمدة والكيماويات بأنواع والكميات والمواصفات المناسبة. ويرتبط بذلك ما يتطلبه الأمر من تشجيع وحفز الاستثمار في المشروعات التي تساهم في توفير تلك المستلزمات.
- **المحور الثالث :** استخدام التقانات المتطورة لتعزيز الاستفادة من مصادر المياه المطرية، وذلك مثل أساليب حصاد المياه والري التكميلي، وبما يساهم في الارتقاء بمستويات الإنتاجية في الزراعات المطرية. ويتطلب الأمر في هذا المجال تحديدا للمناطق الأكثر ملائمة لتطبيق تلك التقانات، وتنفيذا لبرامج بحثية وإرشادية للنظم الأكثر ملائمة للري التكميلي ومقنناته وتوقيتاته.
- **المحور الرابع :** دعم وتطوير مرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية المساندة، وبخاصة تلك المتعلقة بالخدمات التسويقية، ومؤسسات الإقراض للمزارعين في مناطق تطوير وتحسين مستويات الإنتاجية.
- **المحور الخامس :** تطوير مؤسسات المزارعين، لدعم وتعزيز المشاركة الفاعلة للمزارعين من خلال هذه المؤسسات في عملية التطوير المستهدفة. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما يتعلق بزيادة قدرتهم على الحصول على مستلزمات الإنتاج من مصادر مضمونة وبأسعار أفضل، وعلى القروض بشروط أيسر، وتسويق منتجاتهم بكفاءة وأسعار أعلى. وتعزيز الاستفادة من الخدمات البحثية والإرشادية والمعلوماتية، وإمكانية القيام بأنشطة ومشروعات اقتصادية تتكامل مع أنشطتهم الإنتاجية الزراعية.

1.6-2. المساحات ومستويات تحسين الإنتاجية المستهدفة :

أولا: الزراعات المروية :

يستهدف المشروع شمول التطوير في كامل المساحات المروية للمحاصيل موضع الاهتمام خلال عشر سنوات من بدء التنفيذ، وبمستويات متفاوتة لنمو الإنتاجية تأخذ بعين الاعتبار فجوة الإنتاجية الحالية لكل محصول في كل دولة من الدول المشمولة بالمشروع، كما تأخذ في الحسبان تناقص معدلات نمو الإنتاجية بعد مستويات معينة من التطوير، استنادا إلى الأسس الفنية في كل مجموعة من

المجموعات المحصولية، وكذلك التطور التاريخي للإنتاجية لكل محصول خلال السنوات السابقة.

ثانياً :الزراعات المطرية :

بالنسبة للزراعات المطرية، فتقتصر المساحات المستهدفة بالتطوير في كل دولة ولكل محصول على نسبة تقدر بنحو 25% من جملة المساحة، باعتبار أن التطوير يتركز في المناطق ذات المعدلات المطرية الأعلى والأكثر استقراراً، حيث يكون التطوير ممكناً ومجدياً. وأما بالنسبة لتطور مستويات الإنتاجية فيتم تطويرها وفق نفس الأسس والاعتبارات الفنية السابق الإشارة إليها في حالة الزراعات المروية.

ويوضح الجدول رقم (1) و الجدول رقم (2) كلا من المساحات ومستويات تحسين الإنتاجية المستهدفة للمحاصيل موضع الاهتمام، وذلك على المستوى التجميعي لمجموعة الدول المشمولة بالبرنامج، والتي تم تقديرها استناداً إلى التقديرات التفصيلية على مستوى كل دولة من تلك الدول الموضحة بالملاحق.

جدول رقم(1): الأوضاع الراهنة والمساحات التراكمية المستهدفة لتحسين الإنتاجية

لمجموع الدول المعنية خلال المراحل الزمنية للبرنامج

(ألف هكتار)

زراعات مطرية ⁽²⁾				زراعات مروية ⁽¹⁾				المحاصيل
2031	2021	2016	متوسط 2006 2004	2031	2021	2016	متوسط 2004-2006	
								الحبوب :
1912	1912	955	7645	3614	3614	1807	3614	قمح
1401	1401	701	5602	485	485	242	485	شعير
-	-	-	-	762	762	383	762	أرز
92	92	46	368	1020	1020	510	1020	ذرة شامية
1587	1587	793	6346		864	432	864	ذرة رفيعة
								محاصيل سكرية :
-	-	-	-	218	218	110	218	قصب سكر
-	-	-	-	160	160	81	160	الشوندر
								بذور زيتية :
159	159	79	634	189	189	95	189	فول سوداني
374	374	187	1495	80	80	40	80	سمسم
20	20	10	79	57	57	29	57	زهرة الشمس
744	744	372	2976	420	420	210	420	زيتون
-	-	-	-	591	591	296	591	تمور:

(1) يتم التطوير منذ بدء تنفيذ البرنامج المقدر له عام 2010 في 10% من المساحات المروية سنوياً، ليشمل التطوير كامل المساحات خلال عشر سنوات.

(2) يشمل التطوير 25% فقط من كامل المساحات المطرية، ونسبة 2.50% من المساحات الحالية سنوياً لتحقيق المستهدف بالكامل خلال عشر سنوات.

جدول رقم (2): الأوضاع الراهنة ومستويات الإنتاجية المستهدفة لمجموع الدول المعنية خلال المراحل الزمنية للبرنامج

(كيلو جرام/هكتار)

زراعات مطرية ⁽²⁾				زراعات مروية ⁽¹⁾				المحاصيل
2030	2020	2015	متوسط	2030	2020	2015	متوسط	
			2004-2006				2006-2004	
								الحبوب:
3882	2587	1941	1294	7378	6128	5101	4241	قمح
2670	1779	1332	889	2462	2051	1702	1410	شعير
-	-	-	-	14480	12068	10329	8888	أرز
3237	2158	1618	1079	11365	9463	8118	6970	ذرة شامية
1545	1030	773	515	5668.5	3779	3008	2519	ذرة رفيعة
								محاصيل
-	-	-	-	176180	146800	128000	112000	قصب سكر
-	-	-	-	85440	71200	58500	48100	الشوندر
								بذور زيتية:
1604	1069	802	535	4756	3963	3337	2772	فول سوداني
628	417	310	208	1725	1437	1225	1013	سمسم
2150	1414	1059	696	3070	2561	2207	1842	زهرة الشمس
2688	1792	1344	896	4710	3140	2557	2087	زيتون
-	-	-	-	14553	9702	8064	6631	تمور:

- (1) تزداد الإنتاجية خلال السنوات العشر الأولى من بدء تنفيذ البرنامج بمعدل نمو سنوي يتراوح بين 3% ، 5%، وذلك في ضوء إمكانيات تحسين الإنتاجية لكل محصول في كل دولة من الدول، بينما ينخفض معدل نمو الإنتاجية السنوي خلال السنوات العشر التالية إلى 1.8%.
- (2) تزداد الإنتاجية خلال السنوات العشر الأولى من بدء تنفيذ البرنامج بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 7.5% ، يتباطأ هذا المعدل وفقاً للاعتبارات والأسس الفنية خلال السنوات العشر التالية إلى حوالي 4.5%.

6-2. مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري :

6.2.1- محاور ومجالات العمل الرئيسية :

شهدت مساحة الأراضي الزراعية المروية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بعض التوسع على المستوى العام للوطن العربي، غير أن قدرة الموارد المائية قد حالت دون توسع ذي شأن في هذه المساحة منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، ولم يعد من سبيل لزيادة الرقعة الأرضية الزراعية المروية سوى الاعتماد على ما يمكن توفيره من الموارد المائية المستخدمة حالياً في الزراعة، والتي تنطوي على معدلات عالية من الهدر والإسراف سواء على مستوى منظومة نقل وتوزيع المياه أو على مستوى نظام الري الحقلية. ويقدر معدل الانخفاض في كفاءة منظومة النقل والتوزيع إلى حوالي 74.8٪، فيما تتدنى الكفاءة على مستوى نظم الري الحقلية إلى حوالي 50٪، وذلك كمتوسط عام للدول المشمولة بالبرنامج. ويقدر المتاح سنوياً من الموارد المائية لتلك الدول بنحو 141.1 مليار متر مكعب. ويمكن من خلال هذا المكون الارتقاء بكفاءة منظومة نقل وتوزيع المياه، وكذلك بكفاءة نظم الري الحقلية، ومن ثم يمكن توفير كميات كبيرة من مياه الري يمكن استخدامها في استثمار وزراعة موارد أرضية إضافية تزيد من القدرة على الإنتاج من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية المستهدفة من المشروع، وبالتالي تحسين أوضاع الأمن الغذائي منها.

وسوف يركز العمل في المكون على محورين رئيسيين :

• المحور الأول : تطوير مرافق ومنظومات إدارة نقل وتوزيع موارد المياه :

بطبيعة الحال، فإن مرافق ومنشآت الري العامة تتبع في غالبية الدول المشمولة بالمشروع مؤسسات حكومية متخصصة. وتمتلك هذه المؤسسات من الخبرة ما يمكنها من تصميم وتنفيذ المشروعات الفنية اللازمة لتطوير هذه المرافق طالما توافرت لها الإدارة اللازمة والمتطلبات المالية الكافية، ومن ثم فإن البرنامج لن يدخل في التفاصيل الفنية والمؤسسية المتعلقة بهذا المحور، وسوف يكتفي بالجوانب المالية المتعلقة بالتنفيذ وفق معدلات افتراضية .

• المحور الثاني : تطوير نظم الري الحقلية:

ويتضمن هذا المحور العمل بمختلف الوسائل الممكنة على توعية وتمكين المزارعين من التحول من نظم الري التقليدية ذات الكفاءة المتواضعة إلى نظم ري متطورة تناسب الأنماط والتراكيب الإنتاجية السائدة. ويشتمل ذلك على عناصر للتوعية والإعلام ونشر الوعي بأهمية ترشيد المياه، وتوفير خطوط ائتمانية ميسرة وجاذبة تشجع المزارعين على الاستفادة منها لتطوير نظم الري الحقلية لديهم. كما يشتمل ذلك أيضاً على بعض مجالات الدعم المالي والفني وبخاصة لصغار المزارعين. لتطوير أساليب الري.

6.2.2- كميات المياه المستهدفة توفيرها ومساحة الأراضي المستثمرة بالاستفادة منها :

يستهدف البرنامج رفع كفاءة منظومة نقل وتوزيع موارد المياه من حوالي 74.80٪ في الوضع الحالي، إلى حوالي 79٪ عام 2016 ثم إلى 84.1٪ عام 2021. ويستقر الوضع على هذه النسبة في السنوات التالية، وحتى نهاية المدى الزمني للبرنامج في 2031، وتقدر كميات المياه التي يمكن توفيرها من خلال رفع كفاءة منظومة نقل وتوزيع المياه بنحو 6.6 مليار متر مكعب سنوياً حتى عام 2016، تزداد اعتباراً من عام 2021، وفي الأعوام التالية إلى نحو 13.0 مليار متر مكعب سنوياً، ووفقاً للاعتبارات الفنية، يستهدف البرنامج أيضاً رفع كفاءة الري الحقلية من 49.3٪ في الأوضاع الراهنة إلى 69.7٪ في عام 2016 والأعوام التالية.

وعلى أساس وجود مساحات من الأراضي الزراعية المروية يطبق بها حالياً نظم متطورة للري الحقلي تقدر بنحو 3.2 مليون هكتار، فإن المساحات المستهدفة تطويرها تتركز في باقي المساحات التي تستخدم نظم الري التقليدي. وتدرج المساحات المستهدفة منها بالتطوير لتصل إلى 2.34 مليون هكتار حتى عام 2016، ترتفع إلى ضعف ذلك، أي حوالي 4.68 مليون هكتار في عام 2021، ثم إلى ثلاثة أضعاف لتصل إلى حوالي 7 ملايين هكتار في عام 2030.

ويستهدف البرنامج استثمار مساحات إضافية للزراعة - سواء من المساحات المتروكة أو مساحات جديدة - تقدر بحوالي 1.2 مليون هكتار حتى عام 2016، ترتفع إلى 2.3 مليون هكتار حتى عام 2021، ثم إلى 2.9 مليون هكتار حتى عام 2031، وذلك باستخدام فوائض المياه التي تتوافر من كل من تطوير منظومات النقل والتوزيع، ومن تطوير نظم الري الحقلي، على أساس مقنن مائي يقدر بنحو 9 آلاف متر مكعب للري لكل هكتار، ووفق الأهداف الكمية الموضحة في الجدول التالي رقم (3).

جدول رقم (3): الأهداف الكمية المستهدفة لمكون تطوير منظومة نقل المياه ونظم الري الحقلي

البيان	2006	2016	2021	2031
كفاءة منظومة نقل وتوزيع الموارد المائية (%)	74.8	79.00	84.1	84.1
كمية الوفرة في المياه من تطوير المنظومة (ألف م ³)	-	6558	13016	13016
كفاءة الري الحقلي (%)	49.3	69.7	69.7	69.7
المساحات المستهدفة تطوير نظم الري الحقلي بها (ألف هكتار)	-	2341	4680	7021
كمية الوفرة في المياه من تطوير نظم الري الحقلي (مليار متر مكعب)	-	4214	8430	12645
إجمالي كمية الوفرة في المياه (مليار متر مكعب)	-	10772	21446	25661
المساحات المستهدفة استثمارها بالاستفادة من الوفرة في المياه (مليون هكتار)	-	1.2	2.3	2.9

3.6 - مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

3.6.1 محاور ومجالات العمل الرئيسية.

يتضمن هذا البرنامج مكوناً رئيسياً للمشروعات الاستثمارية المتكاملة مع الأنشطة الزراعية للبرنامج أو المرتبطة بها، حيث تمثل المشروعات التي يشملها هذا المكون مطلباً (شرطاً) ضرورياً لضمان نجاح تنفيذ الأنشطة الزراعية وفق مجالات ومحاور التطوير المستهدفة ضمن البرنامج المقترح.

وفي واقع الأمر تتسع دائرة المشروعات المتكاملة والمرتبطة التي تتيح آفاقاً ومجالات استثمارية هائلة لشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال. ويمكن الإشارة إلى ثلاث مجموعات رئيسية لمجالات المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج، وهي على النحو التالي:

• المجموعة الأولى: مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة:

وتشمل هذه المجموعة على سبيل المثال لا الحصر، المجالات التالية:

- مرافق الطرق الرئيسية والزراعية.
- مشروعات شبكات الطاقة الكهربائية.

- مشروعات مياه الشرب .
- مشروعات الخدمات الزراعية المساندة مثل محطات البحث والإرشاد وغيرها .

• المجموعة الثانية : مشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية :

- وتشمل المشروعات في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية :
- مشروعات تصنيع المكنائ والآلات والمعدات الزراعية .
- مشروعات إنتاج التقاوي المحسنة .
- مشروعات إنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية .
- مشروعات إنتاج مستلزمات نظم الري المتطورة .
- مشروعات إنتاج مواد التعبئة والتغليف .

• المجموعة الثالثة : مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي :

- وتشمل المشروعات في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية:
- مشروعات النقل والتخزين .
- مشروع محطات الفرز والتعبئة .
- مشروعات استخلاص السكر .
- مشروعات استخلاص الزيوت .
- مشروعات طحن الحبوب وضرب الأرز .

2.3.6- المستهدف في إطار مكون المشروعات الاستثمارية :

وفقا للأوضاع الراهنة، لا يزال القطاع الزراعي، وبخاصة في الدول المشمولة بالبرنامج بحاجة إلى طاقات كبيرة من المشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة التي تضمها المجموعات الثلاث، وهي : المرافق والخدمات الزراعية المساندة، وإنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية، والتسويق والتصنيع للمنتجات الزراعية. ويمكن لأغراض هذا البرنامج تحديد المتطلبات والاحتياجات المباشرة من المشروعات الاستثمارية فيما يلي:

- أ- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية واقتصادية مناسبة لإنتاج التقاوي والبذور المحسنة التي تتطلبها المساحات الإضافية من الأرض المستثمرة بما يتوافر كنتيجة لتطوير منظومات نقل المياه ونظم الري الحقلي .
- ب- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية واقتصادية مناسبة لإنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية للمساحات المذكورة في الفقرة السابقة .
- ج- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية واقتصادية مناسبة لاستخلاص وتكرير السكر من الإنتاج الإضافي لهذا البرنامج من محاصيل قصب السكر والشوندر السكري.
- د- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية واقتصادية مناسبة لاستخلاص وتكرار الزيوت من الإنتاج الإضافي لهذا البرنامج من محاصيل البذور الزيتية موضع الاهتمام .
- هـ- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية واقتصادية مناسبة لإقامة المخازن والصوامع والمطاحن والمضارب للنتاج الإضافي لهذا البرنامج من محاصيل الحبوب موضع الاهتمام .
- و- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية واقتصادية مناسبة لإنتاج مستلزمات ومعدات نظم الري المتطورة في المساحات المستهدفة بالتطوير ضمن هذا البرنامج.

وبطبيعة الحال، فإن كل هذه المشروعات تعتبر بمثابة فرص استثمارية يتيحها البرنامج للقطاع الخاص، ورجال الأعمال، ويمكن بلورتها وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية

الأولى، ولما قبل الاستثمار خلال مراحل التنفيذ المختلفة. ويمتد النطاق الجغرافي (المكاني) لهذه المشروعات ليشمل كل الدول العربية وليست الدول المشمولة بالبرنامج فقط، ووفقا للمزايا والتسهيلات التي تقدم للاستثمار وعناصر الإنتاج الأخرى في هذه المجالات، وتوافر المواد الأولية.

7- النواتج المتوقعة:

ليس ثمة شك أن البرنامج المقترح بما يتضمنه من مكونات ومجالات متعددة ومتنوعة، ويحجم ما يقدر أن يضخ في إخاره من المخصصات والاستثمارات التنموية سوف يسفر في كافة مراحلها وبصورة متزايدة ومتراكمة، عن آثار ومتضمنات تنموية مباشرة وغير مباشرة باللغة الأهمية ومتعددة الجوانب، فضلا عما ينعكس منها على مختلف القطاعات الأخرى غير الزراعية في إخراج التشابكات وعلاقات الاعتماد المتبادل القطاعية. وبطبيعة الحال سوف تنعكس هذه الآثار والمتضمنات على كافة السكان، سواء في الدول المشمولة بالبرنامج أو الدول العربية الأخرى، باعتبارهم مستهلكين للسلع الغذائية، وعلى المزارعين وسكان المناطق الريفية من منظور تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، وعلى قطاعات الأعمال والعمالة ذات الصلة بأنشطة البرنامج في كل الدول العربية، وأيضا على المستثمرين ورجال الأعمال وفق ما يتاح لهم من مجالات العمل والاستثمار. وفي المحصلة النهائية سوف يحقق البرنامج نتائج مباشرة تستفيد منها اقتصادات الدول العربية والمواخن العربي، وذلك من منظور تطورات الإنتاج ومعدلات التنمية الزراعية، ومن منظور تعزيز أوضاع الأمن الغذائي والحد من الأعباء الاستيرادية، وأيضا بالدرجة الأولى من منظور استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة.

ويمكن تقدير النواتج الكمية المباشرة المتوقعة لهذا البرنامج من منظور الأهداف الكمية الرئيسية المحددة له فقط دون الأهداف التنموية، باعتباره مشروعا لبرنامج خجاري للأمن الغذائي، في النقاط التالية:

1.7- النواتج المتوقعة من منظور زيادة الإنتاج⁽¹⁾ من السلع الغذائية الأساسية:

- تقدر الزيادة الصافية في إنتاج القمح بنحو 3.4 مليون خن عام 2016، ترتفع إلى 12.3 مليون خن في عام 2021، ثم إلى 20.4 مليون خن عام 2030، وهذه الكمية الأخيرة تمثل ما يقرب من 81.3% من حجم الإنتاج الحالي.
- تقدر الزيادة الصافية من إنتاج الشعير في مراحل المشروع المتتالية (2016، 2021، 2031) بنحو 0.5، 1.7، 3.2 مليون خن على الترتيب، وتمثل الكمية الأخيرة نحو 56.5% من حجم الإنتاج الحالي.
- تقدر الزيادة الصافية في إنتاج الأرز بنحو 1.2 مليون خن عام 2016، ترتفع إلى 3.9 مليون خن عام 2021، ثم إلى 6.3 مليون خن عام 2031، وتمثل هذه الكمية الأخيرة 92.9% من الإنتاج الحالي.
- تقدر الزيادة الصافية في إنتاج الذرة الشامية بنحو 1.14 مليون خن عام 2016، ترتفع إلى 3.8 مليون خن عام 2021، ثم إلى 6.5 مليون خن عام 2031، وتمثل هذه الكمية الأخيرة 83.4% من الإنتاج الحالي.
- تقدر الزيادة الصافية في إنتاج الذرة الرفيعة بنحو 903.3 ألف خن عام 2016، ترتفع إلى 2.3 مليون خن عام 2021، ثم إلى 3.95 مليون خن عام 2031، وتمثل هذه الكمية الأخيرة 52% من الإنتاج الحالي.

- تقدر الزيادة الصافية في إنتاج المحاصيل السكرية (القصب والشوندر) بحوالي 4.6 مليون خن عام 2016 ، ترتفع في عام 2021 إلى نحو 15.6 مليون خن ، ثم إلى حوالي 26.1 مليون خن في عام 2031 تمثل نحو 81.2% من الإنتاج الحالي .
 - في عام 2016 من المتوقع أن يحقق حجم الإنتاج من محاصيل البذور الزيتية المشمولة بالبرنامج (الفاول السوداني ، السمسم ، زهرة الشمس، زيتون) زيادة صافية تقدر بنحو 730.3 ألف خن ، ترتفع إلى نحو 1.8 مليون خن عام 2021 ، ثم إلى نحو 3.2 خن في عام 2031 . وهذه الكمية الأخيرة تعادل نحو 54.75 % من حجم الإنتاج الحالي .
 - تقدر الزيادة الصافية في إنتاج التمور بحوالي 587.2 الف خن عام 2016 ، ترتفع في عام 2021 إلى نحو 2.26 مليون خن ، ثم إلى حوالي 3.61 مليون خن في عام 2031 تمثل نحو 115% من الإنتاج الحالي .
- ويوضح الجدول رقم (4) بعض التفاصيل الخاصة بجملة الزيادات الإنتاجية المتوقعة نتيجة المكونات الرئيسية للبرنامج ، أي مكون تحسين الإنتاجية ومكون التوسع الأفقي.

جدول رقم (4): جملة الزيادات في الإنتاج الناجم عن كل من تطوير الإنتاجية للزراعات القائمة ومن التوسع الأفقي

(الإنتاج بالآلف طن)

المحصول	الزيادة في الإنتاج (تطوير إنتاجية)			الزيادة في الإنتاج (توسع أفقي)			جملة الزيادات		
	حتى عام 2015	حتى عام 2020	حتى عام 2030	حتى عام 2015	حتى عام 2020	حتى عام 2030	حتى عام 2015	حتى عام 2020	حتى عام 2030
قمح مروى	1557.0	6895.0	11339.0	1235.0	2944.0	4194.0	2792.0	9839.0	15533.0
قمح مطري	617.0	2475.0	4950.0	54.0	131.0	198.0	617.0	2475.0	4950.0
شعير مروى	71.0	311.0	510.0	54.0	131.0	198.0	125.0	442.0	708.0
شعير مطري	351.0	1247.0	2493.0	351.0	1247.0	2493.0	351.0	1247.0	2493.0
أرز مروى	570.0	2423.0	4262.0	612.0	1427.0	2030.0	1182.0	3850.0	6292.0
الذرة الشامية مروى	585.1	2541.3	4470.8	492.5	1149.0	1838.8	1077.6	3690.3	6309.6
الذرة الشامية مطري	63.5	99.3	198.5	63.5	99.3	198.5	63.5	99.3	198.5
الذرة الرفيعة مروى	211.2	1088.4	1741.1	168.7	380.4	575.1	379.9	1468.8	2316.2
الذرة الرفيعة مطري	523.4	817.8	1635.6	523.4	817.8	1635.6	523.4	817.8	1635.6
جملة الحبوب	4549.2	17897.8	31600.0	2562.2	6031.4	8835.9	7111.4	23929.2	40435.9
قصب سكر	1873.0	7596.0	13997.0	1450.0	3275.0	4658.0	3323.0	10871.0	18655.0
شوندر	892.0	3698.0	5977.0	412.0	1003.0	1440.0	1304.0	4701.0	7417.0
جملة المحاصيل	2765.0	11294.0	19974.0	1862.0	4278.0	6098.0	4627.0	15572.0	26072.0
فول سوداني مروى	56.0	225.0	375.0	24.0	57.0	82.0	80.0	282.0	457.0
فول سوداني مطري	21.0	85.0	170.0	21.0	85.0	170.0	21.0	85.0	170.0
سمسم مروى	9.0	34.0	57.0	6.0	14.0	21.0	15.0	48.0	78.0
سمسم مطري	19.0	78.0	156.0	19.0	78.0	156.0	19.0	78.0	156.0
زهرة شمس مروى	12.0	41.0	70.0	6.0	15.0	20.0	18.0	56.0	90.0
زهرة شمس مطري	4.0	15.0	29.0	4.0	15.0	29.0	4.0	15.0	29.0
الزيتون مروى	98.5	441.6	705.1	45.1	110.4	192.9	143.6	552.0	898.0
الزيتون مطري	429.7	666.7	1333.4	429.7	666.7	1333.4	429.7	666.7	1333.4
جملة البذور الزيتية	649.2	1586.3	2895.5	81.1	196.4	315.9	730.3	1782.7	3211.4
التمور	404.7	1815.3	2962.5	182.5	445.3	647.4	587.2	2260.6	3609.9

7.2- النواتج المتوقعة من منظور زيادة القدرات الذاتية على تحقيق الأمن الغذائي:

يوضح الجدول رقم (5) نسب الاكتفاء الذاتي المتوقعة بعد إنجاز البرنامج في مراحل الزمنية الثلاث مقارنة بنظيرتها في الأوضاع الحالية، وذلك بالنسبة لعدد من السلع الغذائية الأساسية التي يشملها البرنامج وهي القمح والأرز والشعير والذرة الشامية والذرة الرفيعة والسكر والزيوت النباتية والتمور. ويتبين من الجدول عامة أن معدلات التحسن في نسبة الاكتفاء الذاتي متدرجة، حيث تأخذ في الارتفاع عاما بعد آخر حتى نهاية أجل البرنامج. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي يعني أن الزيادات في الإنتاج تفوق حدود الزيادات في الاستهلاك الناجمة عن زيادة السكان، وتتجاوزها إلى تغطية جانب من العجز الراهن في متطلبات الاستهلاك.

وهكذا فإنه في نهاية أجل البرنامج من المتوقع أن تتحسن نسب الاكتفاء الذاتي في الدول المشمولة بالبرنامج، وذلك بالنسبة للقمح لتصل إلى حوالي 62.4% مقارنة بحوالي 54.3%، وللأرز ترتفع إلى حوالي 98.7% مقارنة بحوالي 80.7% والذرة الشامية تصل إلى نحو 40.1% مقارنة بحوالي 39%، وللذرة الرفيعة ترتفع النسبة إلى 98% مقارنة بنحو 96%. وبالنسبة للتمور ترتفع النسبة إلى نحو 99.8% مقارنة بنحو 95% في الوضع الراهن، وللسكر ترتفع إلى حوالي 67% مقارنة بحوالي 58.3% في الأوضاع الراهنة.

وأما بالنسبة للشعير الذي يعتمد إنتاجه بصفة أساسية على الزراعة المطرية دون المروية، فإن نواتج البرنامج تحقق حفاظا على نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية في مواجهة الطلب المتزايد بزيادة السكان، وذلك بما يقرب من 41%.

جدول رقم (5): الأوضاع الحالية والمتوقعة خلال المراحل الثلاث للبرنامج للاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية من الدول المشمولة بالبرنامج

المحاصيل والمؤشرات	القمح	الأرز	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	السكر	التمور	الزيوت(1)
1- الوضع الراهن (متوسط 2004-2006): الاحتياجات الاستهلاكية (ألف خن) الإنتاج (ألف خن) الاكتفاء الذاتي (%)	46416 25216 54.3	8390 6773 80.7	13742 5666 41.2	19239 7504 39	5472 5446 96	7094 4135 58.3	4113 3920.5 95	5427 1516 28.0
2- الوضع المتوقع في عام 2016 : الاحتياجات الاستهلاكية (ألف خن) الإنتاج (ألف خن) الاكتفاء الذاتي (%)	55471 28625 51.6	10026 7955 79.3	16423 6142 37.4	22991 8163 36	6778 6281 91	8478 4731 55.8	4915 4707 96	5992 1419 23.7
3- الوضع المتوقع في عام 2021: الاحتياجات الاستهلاكية (ألف خن) الإنتاج (ألف خن) الاكتفاء الذاتي (%)	61245 37530 61.3	11070 10622 95.9	18132 7355 40.6	25832 10432 41	7483 7352 98	9360 6141 65.6	5873 5712 99	6615 1791 27.0
4- الوضع المتوقع في عام 2031: الاحتياجات الاستهلاكية (ألف خن) الإنتاج (ألف خن) الاكتفاء الذاتي (%)	73206 45699 62.4	13232 13065 98.7	21673 8867 40.9	30331 12173 40.1	8942 8796 98	11188 7493 66.9	7019 7005 99.8	7907 2492 30.7

(1) بالإضافة إلى المحاصيل المشمولة بالمشروع (زهرة الشمس، الفول السوداني، والسمسم، والزيتون)، تم الأخذ في الاعتبار

الزيادات المتوقعة في بذرة القطن، فول الصويا بمعدل سنوي 3%

3-7 النواتج المتوقعة من منظور توفير فرص للعمل والحد من البطالة :

- يتوقع أن يوفر البرنامج أعداد كبيرة متزايدة من فرص العمل عبر مراحل المتتالية، وذلك من خلال ما تتطلبه مؤسسات المزارعين من كوادرنية تقدر بنحو (6) أفراد بكل مؤسسة من هذه المؤسسات التي يستهدف لها أن تنتشر في مناخق تحسین الإنتاجية، أو في أراضي التوسع الأفقي، وبمعدل مؤسسة أو منشأة لكل 2500 هكتار في مناخق الزراعات المروية. وتقدر هذه المساحة بنحو 5000 هكتار لكل مؤسسة في المناخق المطرية.
- وبالنسبة لما توفره مشروعات التوسع الزراعي الأفقي في أراضي إضافية بالاستفادة من ترشيد استخدام المياه من فرص عمل، فإنه يقدر أن يستوعب كل هكتار من الأراضي المستثمرة الإضافية نحو 2.5 فرد من عناصر العمل.
- أما المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة فيتوقع أن تساهم في توفير العديد من فرص العمل، حيث يفترض أن التكلفة الاستثمارية لإيجاد فرص عمل إضافية تقدر بنحو 25 ألف دولار في مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة، بينما تقدر بنحو 12.5 ألف دولار في مشروعات التسويق وتصنيع المدخلات والمنتجات. واستناداً إلى هذه المعدلات، يقدر مجموع فرص العمل التي يوفرها البرنامج بحوالي 3.7 مليون فرصة عمل عام 2016، ترتفع إلى نحو 7.2، ثم إلى نحو 8.9 مليون فرصة عمل في الأعوام 2021، 2031 على الترتيب، ويوضح الجدول رقم (6) تقديرات فرص العمل المتوقع أن يوفرها البرنامج بمكوناته ومجالاته المختلفة في مرحلته الثلاث.

تقدير فرص العمل الإجمالية التي يوفرها البرنامج

(الأعداد بالآلف)

الإجمالي	في مؤسسات المزارعين	في أراضي التوسع المستهدف إضافتها	في المشروعات الاستثمارية المرتبطة والمتكاملة	
3710	19.2	2990	700.8	2016
7208	38.9	5760	1408.6	2021
8872	48.6	7130	1693.5	2031

4-7 النواتج المتوقعة من منظور ما تحققه الأنشطة والمشروعات من القيمة المضافة:

تعد القيمة المضافة المتولدة عن الأنشطة والمشروعات الاستثمارية من بين النواتج الهامة من المنظور التنموي العام. وتقدر القيمة المضافة المتوقعة للبرنامج بنحو 2.01 مليار دولار في عام 2016، ترتفع عام 2021 لتصل إلى نحو 4.1 مليار دولار، ثم إلى نحو 4.9 مليار دولار في عام 2031، وذلك بافتراض أن القيمة المضافة تمثل حوالي 25% من قيمة الإنفاق الاستثماري على تلك الأنشطة والمشروعات، أي ما يعادل نحو 50% من قيمة القروض المقترح تخصيصها لهذه الأنشطة والمشروعات في إخراج هذا البرنامج، وافترض أن هيكل التمويل للمشروعات هو (1:1).

8- المتطلبات الأساسية للتنفيذ :

يمكن تصنيف المتطلبات الأساسية لتنفيذ البرنامج إلى مجموعتين رئيسيتين، تختص المجموعة الأولى بالمتطلبات المالية، أما الثانية فتختص بالجوانب الإجرائية.

1.8- المتطلبات المالية :

وفقا لمجالات الأنشطة والمشروعات المتضمنة بالمكونات الفنية الرئيسية الثلاثة لهذا البرنامج ، فإن المتطلبات المالية للبرنامج تتوزع أعباؤها فيما بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص الاستثماري. كما تتوزع كل منها وفقا لطبيعتها، إلى متطلبات ذات خبيعة استثمارية ، وأخرى ذات خبيعة جارية سنوية .

1.1.8- الالتزامات الحكومية :

أولا : الالتزامات الحكومية الاستثمارية :

وهذه الالتزامات تتعلق بصفة أساسية بمتطلبات الأنشطة والمشروعات التالية :

- أعمال تطوير ورفع كفاءة منظومة وشبكات نقل وتوزيع المياه .
- مشروعات المرافق والخدمات المساندة (البنية التحتية) في المناخق المشمولة بأنشطة البرنامج .

ثانيا : الالتزامات الحكومية السنوية :

وتتعلق هذه الالتزامات بمتطلبات الأنشطة والمشروعات التالية :

- متطلبات الإنفاق الجاري على أعمال الإحلال والتجديد والصيانة لشبكات نقل وتوزيع المياه .
- دعم الإنفاق الجاري السنوي (الموسمي) على أنشطة البحث والإرشاد الزراعي .

2.1.8 مساهمات القطاع الخاص :

أولا : المساهمات ذات الطبيعة الاستثمارية :

وتتعلق هذه المساهمات بصفة أساسية بالمتطلبات الاستثمارية للأنشطة والمشروعات التي يناط القطاع الخاص بتنفيذها، وتشمل الاستثمارات المطلوبة في المشروعات التالية :

- مشروعات دعم وتطوير مؤسسات المزارعين .
- مشروعات وأعمال تطوير نظم الري الحقلي .
- مشروعات تصنيع المستلزمات والمدخلات الزراعية .
- مشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات .

ثانيا : المساهمات ذات الطبيعة الجارية سنويا :

تتمثل المجالات الرئيسية التي تتطلب هذا النوع من مساهمات القطاع الخاص فيما يلي :

- النفقات السنوية الجارية لأعمال الإحلال والتجديد والصيانة لنظم الري الحقلي المتطورة .
- المستلزمات الزراعية التي تتضمنها الحزم التقنية لتحسين الإنتاجية .

ووفقا للأسس ومعدلات تقدير المتطلبات المالية الموضحة بالملاحق رقم (1) ضمن هذه الوثيقة، تقدر الالتزامات الحكومية الاستثمارية بنحو 14.3 مليار دولار للفترة الأولى حتى عام 2016، وترتفع إلى نحو 28.5 مليار دولار حتى عام 2021 ، ثم إلى 31.5 مليار دولار حتى عام 2031، يضاف

إلى هذه الاستثمارات المطلوبة ما يقدر بنحو 840 مليون دولار التزامات حكومية سنوية جارية حتى عام 2016، تزداد إلى 1.16 مليار دولار ثم إلى 1.35 مليار دولار خلال الفترتين 2020، 2030 على الترتيب .

أما مساهمات القطاع الخاص في المتطلبات المالية لتنفيذ البرنامج ، فيقدر حجم الاستثمارات المطلوبة بنحو 12 مليار دولار للمرحلتين الثانية عام 2011 والثالثة عام 2031 للبرنامج ، يضاف إلى هذه المساهمات الاستثمارية للقطاع الخاص حوالي 1.11 مليار دولار للنفقات السنوية الجارية خلال الفترة الأولى عام 2016 ، ترتفع إلى نحو 2.25 ثم إلى 2.65 مليار دولار سنويا خلال الفترتين الثانية والثالثة على الترتيب.

ويوضح الجدول رقم (7) المتطلبات التمويلية التراكمية الاستثمارية والجارية للبرنامج خلال المراحل الثلاث 2016 ، 2021 ، 2031 موزعة كالتزامات على القطاع الحكومي أو مساهمات للقطاع الخاص.

جدول رقم (7): المتطلبات التمويلية التراكمية لتنفيذ البرنامج
خلال المراحل الثلاث 2016 ، 2021 ، 2031

2031	2021	2016	البيان
أولا : الإلتزامات الحكومية :			
أ. الإلتزامات الاستثمارية :			
13016.0	13016.0	6558.0	- تطوير شبكات نقل المياه
18533.0	15491.0	7769.0	- مشروعات المرافق والخدمات
31549.0	28507.0	14327.0	المجموع الفرعي
ب. الإلتزامات المالية الجارية السنوية :			
390.5	390.5	196.7	- الإحلال والتجديد لشبكات
964.3	771.2	642.7	- دعم أجهزة البحث والإرشاد
1354.8	1161.7	839.4	المجموع الفرعي
32903.8	29668.7	15166.4	جملة الإلتزامات الحكومية
ثانيا : مساهمات القطاع الخاص:			
أ. المساهمات الإستثمارية :			
405.4	324.3	159.7	- دعم وتطوير مؤسسات المزارعين
21069.0	14046.0	7023.0	- تطوير نظم الري الحقلية
5403.3	4525.3	2259.6	- مشروعات تصنيع المستلزمات
8109.7	3867.6	2997.6	- مشروعات التسويق والتصنيع
34987.4	22763.2	12439.9	المجموع الفرعي
ب. المساهمات الجارية السنوية :			
1423.9	1018.5	497.3	- إحلال وتجديد وصيانة الري
1225.8	1225.8	612.9	- تطوير الحزم التقنية لتحسين
2649.7	2244.3	1110.2	المجموع الفرعي
37637.1	25007.5	13550.1	جملة مساهمات القطاع الخاص
70540.9	54676.2	28716.5	ثالثا : إجمالي المتطلبات التمويلية

ويوضح الجدول السابق أن جملة المتطلبات المالية التراكمية للبرنامج تقدر في نهاية الفترة المحددة للبرنامج المقترح، أي عام 2031 بحوالي 70.5 مليار دولار، منها حوالي 32.9 مليار التزامات حكومية، وحوالي 37.6 مليار مساهمات مطلوبة من القطاع الخاص. ويبلغ حجم الاستثمارات حوالي

66.54 مليار دولار تمثل حوالي 94.3 % من جملة المتطلبات التمويلية، أما جملة المتطلبات المالية الجارية فتبلغ 4 مليار دولار تمثل حوالي 6 % من جملة التمويل المطلوب للبرنامج.

2.8 المتطلبات الإجرائية :

تتضمن هذه المتطلبات مجموعة من السياسات والتشريعات والإجراءات الضرورية لتوفير الظروف المواتية والملائمة لتنفيذ مكونات البرنامج من الأنشطة والمشروعات المختلفة التي يتضمنها، سواء تلك التي تقع مسؤوليتها على عاتق الحكومات ، أو تلك التي يساهم بها القطاع الخاص. وفي هذا الإخار، يتطلب الأمر ضرورة التزام حكومات الدول المشمولة بالبرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة وأكثر جاذبية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والمرتبطة، وذلك في إخار مناخ أكثر خصوصية وتميزا للاستثمار في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي. ويدخل في إخار تلك الالتزامات ما يلي:

- أ- تطوير التشريعات والسياسات الاستثمارية، ومراجعة وتطوير وتبسيط إجراءات تخصيص وتوزيع الأراضي الجديدة والمستصلحة، وسياسات الائتمان الزراعي.
- ب- تذييل العقوبات وتيسير الإجراءات المرتبطة بإقامة المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة معها، بما في ذلك إجراءات التأسيس للشركات وتخصيص الأراضي وامداد المشروعات بالمرافق الأساسية.
- ج- تبني الحكومات لبرامج خاصة بتنمية المهارات البشرية والتدريب المتخصص والتأهيل في مجالات الزراعة الحديثة ونظم الري المتطورة.

9- السياسات التمويلية:

في إخار تفاوت قدرة حكومات الدول المشمولة بالبرنامج على توفير كامل التزاماتها المالية، وأيضا لحفز وتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص سواء في هذه الدول، أو في الدول العربية الأخرى لتنفيذ الشق الخاص بمساهماتهم في هذا البرنامج، فإن المقترح تبني السياسات والنظم التمويلية التالية:

أولا : توفير مساندة مالية في إطار العمل العربي المشترك لزيادة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ هذا البرنامج :

وتقدر حجم المساندة المقترحة بنصف قيمة الالتزامات الاستثمارية الحكومية، والتي تبلغ وفقا لذلك نحو 7.2 مليار دولار في السنوات الخمس الأولى (كمرحلة عاجلة) تزداد إلى 14.3 مليار دولار في السنوات الخمس التالية، ثم تزداد إلى 15.8 مليار دولار للمرحلة الأخيرة من البرنامج ما بين 2021 م، 2031 م. على أن تلتزم حكومات الدول المستفيدة بهذه المساندة بتوفير قدر معادل لهذه المساندة من مواردها الذاتية.

ثانيا : توفر مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الاختصاص خطوط ائتمانية ميسرة يستفيد منها القطاع الخاص العربي :

ويقترح أن يتم ذلك في إخار ضمانات حكومية تقدمها الدول المضيفة للمشروعات الممولة، على أن يكون في إخار سياسات تمويلية ميسرة ومشجعة. ووفقا لذلك فإن الأمر يتطلب قيام مؤسسات العمل العربي المشترك الإنمائية التي يناط بها هذه المسؤولية التمويلية توفير نحو 2.7 مليار دولار سنويا تخصص لإقراض القطاع الخاص خلال السنوات الخمس الأولى للبرنامج، أي خلال المرحلة العاجلة. وبذلك يبلغ حجم الأموال اللازمة خلال تلك المرحلة (13.5) مليار دولار. ومن حصيلة سداد هذه القروض يتم توفير المبالغ اللازمة للإقراض في السنوات التالية للمرحلة العاجلة، أي يعمل هذا المبلغ كقرض أو صندوق دوار (Revolving Fund).

ثالثا : توفير مخصصات محددة للمتطلبات السنوية الجارية:

من المقترح أن يتم تدير المتطلبات المالية السنوية من الموازنات السنوية للحكومات ، أو من خلال قروض قصيرة الأجل تتيحها البنوك والمؤسسات المالية في الدول المشاركة بالنسبة للقطاع الخاص (المزارعين أو الشركات).

في ضوء ما سبق ، وفيما يخص المرحلة العاجلة للبرنامج (السنوات الخمس الأولى) تقدر قيمة المساندة المالية المأمول توفيرها في إخراج العمل العربي المشترك بما يبلغ 18.2 مليار دولار، منها 7.2 مليار دولار لمساندة الالتزامات الحكومية ، والقيمة الباقية تخصص لإقراض القطاع الخاص (13.5 مليار دولار).

وبالنسبة لمراحل البرنامج التالية، ترتفع قيمة الالتزامات المالية الحكومية لتنفيذ ما يخصها من أنشطة ومشروعات ، كذلك الحال بالنسبة لمساهمات القطاع الخاص . ومن ثم يقترح أن ترصد قيمة إجمالية للمساندة العربية لهذا البرنامج تبلغ نحو 27.5 مليار دولار ، يتم توفير الشق الأكبر منها حوالي (20.5 مليار دولار) في المرحلة العاجلة (السنوات الخمس الأولى للبرنامج)، ويتم توفير المبالغ المتبقية في السنوات الأولى من المرحلة الثانية ، على أن يتم إعادة تدوير واستخدام تحصيلات السداد لقروض المرحلة الأولى في دعم الحكومات وإقراض القطاع الخاص في المرحلتين الثانية والثالثة للبرنامج.

ومن الأهمية بمكان أن تجرى عمليات المساندة المالية للحكومات والإقراض للقطاع الخاص وفق شروط ميسرة جاذبة ومشجعة لتطبيق هذا البرنامج وضمانه بضوابط لتحقيق أهدافه ونتائجه، تتضمن ما يلي :

- فترة سماح للمساندة المالية للحكومات تمتد لعشر سنوات دون فوائد .
- فترة سماح لقروض القطاع الخاص تتراوح بين 3-5 سنوات .
- فائدة على الإقراض للحكومات لا تتجاوز 2% .
- فائدة ميسرة لقروض القطاع الخاص تعادل نصف معدلات الفائدة التجارية في الأجهزة المصرفية للدول المشاركة ، أو بالدول الأخرى التي يرغب القطاع الخاص العامل بها الاستثمار في أنشطة ومشروعات البرنامج.
- التزام الحكومات المستفيدة بتوفير حصتها في أعباء الاستثمار كشرط أساسي للاستفادة من المساندة المالية الممنوحة لها .
- أن يقوم الهيكل التمويلي لمشروعات القطاع الخاص على أساس حصة للتمويل الذاتي تمثل على الأقل 50% من الاحتياجات التمويلية للبرنامج.

10. الإطار المؤسسي لتوفير الإسناد المالي:

من المقترح أن يتم تقديم الإسناد المالي المطلوب للبرنامج في إخراج أحد البدائل المؤسسية التالية:
البديل الأول :

إنشاء مؤسسة أو صندوق عربي متخصص في مجال التنمية الزراعية والمشروعات المرتبطة بها، يتحدد رأسماله بنحو 25 مليار دولار ، يتم الوفاء به على دفعات تتفق مع المتطلبات المالية لمراحل البرنامج وفق السياسة التمويلية المقترحة فيما سبق، على أن يعمل هذا الصندوق وفق قواعد وشروط إقراض خاصة ميسرة ، وفق ما سبق الإشارة إليه من حوافر وضوابط ، وذلك بالتعاون الكامل مع البنوك المركزية للدول الأعضاء ، وباستخدام الإمكانيات المتاحة للبنوك والأجهزة المصرفية الوجودية . على أن تمنح القروض والمساعدات المالية وفق دراسات جدوى تفصيلية ذات مؤشرات ونتائج مقبولة.

البديل الثاني :

إنشاء حساب خاص يتم تمويله بالتعاون بين المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية (البنك الإسلامي) في إخراج اتحاد مالي (consortium)، ويتم استضافة هذا الحساب وإدارته في أحد هذه المؤسسات وفق القواعد والشروط الإقراضية والسياسات المقترحة لتقديم الإسناد المالي للبرنامج.

البديل الثالث :

تدعيم رأس مال الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي ليتمكن من القيام بهذا الدور ، على أن تخصص إدارة مستقلة ماليا لإدارة المخصصات المالية للبرنامج .
ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد التأكيد على أن الأمر الحاسم لا يكمن في الاختيار بين أي من البدائل المطروحة - إنشاء مؤسسة متخصصة، أو تدعيم وتخصيص إدارة معينة أو حساب خاص ضمن مؤسسة قائمة - وإنما الأكثر أهمية وشأنا في هذه الصدد يتمثل في توفير الإعتمادات المالية اللازمة للمساندة المالية والقروض اللازمة لتنفيذ البرنامج من جهة، وفي تيسير شروط وإجراءات الإستفادة منها من جهة أخرى ، والأهم من ذلك هو صدور القرارات، السياسية التي تضمن الالتزام بالسياسات التمويلية المقترحة، وتقديم الحوافز والتسهيلات الجاذبة والمشجعة للاستثمار والتقييد بالضوابط التي تضمن تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.

11- المتابعة والتقييم:

يتوقف نجاح هذا البرنامج على مدى كفاءة عملية المتابعة والتقييم المتواصلة لإنجازاته ومدى التقدم في تحقيق أهدافه ونواتجه، حتى يتسنى تذليل ما يعوقه من مشاكل وعقبات أولاً بأول ، والاستفادة من خبرات الممارسة العملية في تعزيز كفاءة أدائه.

لذلك يلزم تبني واعتماد آلية محددة ومناسبة تتولى مهام المتابعة والتقييم المستمر لما يتضمنه من الأنشطة والمشروعات، وذلك في إخراج تعاون وثيق بين هذه الآلية وبين الحكومات العربية المشاركة.

ومن المقترح في هذا الصدد أن تتمثل هذه الآلية في استحداث وحدة متخصصة لهذا الغرض، إما أن تكون تابعة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعتبارها المنظمة العربية الفنية المتخصصة، أو تكون تابعة للإخار المؤسسي الذي يتولى توفير وتقديم الإسناد المالي لتنفيذ البرنامج ، وذلك في تعاون وثيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تضطلع الوحدة المتخصصة المقترحة بالمشاركة في اعتماد دراسات الجدوى والموافقة الفنية على تمويل المشروعات المقدمة، وإعداد تقارير دورية نصف سنوية عن مدى التقدم في تنفيذ مكونات البرنامج ، وأيضا مدى التزام الأخراف المشاركة بالوفاء بالتزاماتها وأدوارها ، ورصد ما يعترض البرنامج أو أي من مكوناته وأنشطته من عقبات في مراحل التنفيذ ، واقتراح الحلول والبدائل المناسبة لتذليلها .

وتقوم الوحدة المقترحة برفع تقاريرها الدورية للمتابعة والتقييم إلى لجنة متخصصة يشكّلها المجلس الإقتصادي والإجتماعي تمثل فيها الدول المشمولة بالبرنامج ، بالإضافة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمؤسسة المنوطة بتوفير التمويل اللازم ، وكذلك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وتتولى اللجنة المتخصصة مراجعة ودراسة ما يرفع إليها من تقارير وحدة المتابعة ، والنظر في التوصيات والمقترحات التي تقدمها هذه الوحدة ، وإعداد تقاريرها الخاصة بمتابعة سير العمل في تنفيذ البرنامج وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ ما يراه بشأنها .